



إصدار بعنوان - تحديد الربح المحاسبي وموقف المراجع الخارجي منها

إصدار بعنوان - تحديد الربح المحاسبي وموقف المراجع الخارجي منها

مقدمة

الهدف من عملية المراجعة الخارجية للقوائم المالية والمبادئ التي تحكمها

تشمل المهمة الرئيسية للمراجع الخارجي

· إبداء الرأي المحايد عن مدى عدالة وسلامة القوائم المالية للمنشأة في تعبيرها عن نتائج أعمالها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية .

معيار المراجعة المصري رقم (200)

الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ العامة التي تحكمها .

- يتمثل هدف مراجعة القوائم المالية في تمكين المراجع الخارجي من إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كافة جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة كما بين المعيار رقم (200) .

- في الوقت الذي تنحصر فيه مسئولية المراجع الخارجي على تكوين وإبداء رأي في القوائم المالية تقع مسئولية إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة على عاتق إدارة المنشأة .

تحديد الربح المحاسبي وموقف المراجع الجارجي منها

يلاحظ أن الربح المحاسبي لأي منشأة أعمال ، لا يمكن معرفته على درجة التحديد إلا بعد إنتهاء حياة المنشأة وتصفيته ، حيث تتحمل الأرباح الحقيقية حينئذ في الزيادة في الزيادة التي توؤل إلى أصحاب حقوق الملكية بعد التصفية عما أستثمروا من أموال عند بداية حياة المنشأة .

فلو إفترضنا أن حقوق أصحاب المنشأة " الاصول -الخصوم في بداية حياة المنشأة 120.000 ج وفي نهاية حياة المنشأة بعد تصفيته بلغت حقوق أصحاب المنشأة التي آلت إليهم 90.000 ج .

فإن الربح الحقيقي بعد التصفية هو الفرق بينهم وهو 70.000 ج

ويمكن قياس تحديد الربح المحاسبي من خلال احدى طريقتين

§ طريقة الزيادة الصافية في حقوق أصحاب المنشأة

§ وطريقة مقابلة الإيرادات بالنفقات " وهذه هي طريقة المحاكم "

أولاً : طريقة الزيادة الصافية في حقوق اصحاب المنشأة (طريقة الميزانية)

وتقوم هذه الطريقة على أساس قياس الارجح الدورية من خلال المقارنة بين ميزانيتين لفترتين متتاليتين " يعتبر هذا ربح فترة محاسبية وليس ربح حقيقي "

الانتقادات

وتنتقد هذه الطريقة حيث أن رقم الربح الناتج عن تطبيقها يشمل على كل من حققته منشأة الاعمال من أرباح أيًا كان مصدرها سواء أرباح عادية أو غير عادية أو أرباح رأسمالية .

فالربح في هذه الطريقة يتضمن ربح التشغيل العادي بالإضافة إلى الأرباح غير العادية التي تحققت خلال الفترة والأرباح الرأسمالية ومن ثم فإن رقم الربح هذا لن يعكس المقدرة الكسبية للمنشأة على وجه سليم ، وهذا ما تحاول الطريقة الثانية تفادية من مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات .

ثانياً : طريقة مقابلة الإيرادات بالنفقات " وهذه هي طريقة المحاكم "

يلاحظ أنه تتم مقابلة الإيرادات الجارية بما يتحملها من نفقات جارية للوصول إلى ربح التشغيل الذي يعبر عن المقدرة الكسبية للمنشأة ، مع فصل المكاسب الناتجة عن ارتفاع أسعار الأصول والتي تعرف بمكاسب الحياة بصورة مستقلة في الحسابات حيث أنها تعتبر أرباحاً فير قابلة للتوزيع .

وتنقسم الإيرادات إلى إيرادات إيرادية وإيرادات رأسمالية كما تنقسم الإيرادات الإيرادية بدورها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية .

ويقصد بالإيرادات العادية تلك الإيرادات التي تنشأ من مزاوله المنشأة لنشاطاتها العادي ، وذلك مثل إيرادات المبيعات وأرباح الاستثمار والتي ترحل إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر .

الإيرادات الإيرادية غير العادية

يقصد بها تلك الإيرادات التي تنشأ نتيجة عمليات لا تدخل في النشاط العادي للمنشأة ، ولا تتعلق بالفترة المحاسبية الجارية بل قد تخص فترة ماضية وذلك مثل ما تحصل عليه المنشأة لديون مستقة سبق أن إعتبرتها مصروف فس سنوات سابقة .

الإيرادات الرأسمالية

هي تلك الناتجة عن بيع المنشأة لاحد الأصول الثابتة التي تفتنيها ، يقصد المساعدة في الانتاج أو أداء خدمات طويلة الاجل وليس بقصد الاتجار فيها كذلك قد تكون مكاسب ناتجة عن ارتفاع أسعار أصول المنشأة .

ويلاحظ أن هذه الإيرادات الرأسمالية غير القابلة للتوزيع منها ، في الحقيقة تعتبر من مصادر تكوين الاحتياطيات الرأسمالية والتي يعتبر توزيعها بمثابة إهدار لرأسما المنشأة والي ينبغي المحافظة عليه .

أما بالنسبة للإيرادات الرأسمالية فإن مكوناتها

تشتمل على الانواع الاتيه : -

· الإيرادات الناتجة عن بيع الأصول الثابتة بريح .

· الإيرادات الناتجة عن قبض تعويضات عن أصول ثابتة أكثر من تكلفتها الدفترية .

· أرباح إعادة التقدير .

· الإيرادات غير العادية

· تصفية الالتزامات بأقل من قيمتها الدفترية

أي أن هذه المجموعة من الإيرادات تحققها المنشأة من أي مصدر بخلاف المصادر المرتبطة بطبيعة نشاطها الذي أنشئت من أجله .

النفقات

وتعتبر النفقات بمثابة العنصر الثاني من عنصري القياس نتيجة الاعمال من ربح أو خسارة ، وهي التي يتم مقابلتها مع الإيرادات للوصول إلى أرباح الفترة المالية والنفقات عبارة عن المبالغ التي تدفعها المنشأة أو تتعهد بدفعها نظير الحصول على منافع وخدمات

· هذا ويجب أن نلاحظ أن

§ ربح النشاط العاجي ويقصد به الربح الناتج عن النشاط والتي قامت من أجله المنشأة أي أن الربح الناتج عن قيام المنشأة بمزاولة النشاط الذي قامت وتأسست من أجله .

ربح النشاط العادي

يقصد به الربح الناتج عن أي نشاط بخلاف النشاط التي قامت من أجله ، أي أن الربح الناتج عن قيام المنشأة بمزاولة أيه أنشطة لم تقم أساساً من أجلها .

الربح الرأسمالي

يقصد به الربح الناتج عن قيام المنشأة عن قيام بيع أصل ثابت أو أصول ثابتة من أصولها الثابتة التي كانت قد أشترتها أو أفتنتها بغرض إستخدامها في القيام بمزاولة نشاطها الرئيسي .

الشروط القضائية لتوزيع الأرباح والرأسمالية

1- أن تكون قد تحققت فعلاً ومعنى ذلك أن القضاء يستبعد أرباح إعادة التقدير من الحساب .

2- أن يوجد فائض حقيقي بعد إعادة تقويم سائر الأصول وسائر الخصوم ويسمح له بالتوزيع .

وبعني ذلك أن القضاء يرى أن الأرباح الرأسمالية تستخدم في تغطية الخسائر والمطلوبات وما يتبقى بعد ذلك يجوز توزيعه .

أي أن القضاء يرى أن

- الربح الرأسمالي لا يجوز توزيعه (حث يتم ترحيلة إلى حساب إحتياطي رأسمالي) بل يجب ان يستخدم في تغطية الخسائر غير العادية.

كيف يتم التحقق من تحقيق المدة الزمنية

أولاً : التحقق من سلامة التفرقة بين الانواع المختلفة من المصروفات ومعالجة كل منها المعالجة المحاسبية السليمة .

ثانياً : التحقق من سلامة حساب الاستهلاك عن الاصول الثابتة .

ثالثاً : التحقق من سلامة تكوين المخصصات الضرورية .

رابعاً : التحقق من سلامة إجراء الجرد والتقويم السليم للمخزون السلعي وأخر المدة.

خامساً : التحقق من سلامة إجراء التسويات الجردية آخر المدة بطريقة سليمة.

سادساً : التحقق من سلامة إحترام تاريخ الاقفال .

سابعاً التحقق من سلامة التفرقة بين الايرادات الايرادية والايرادات الرأسمالية .

موقع المراجع الخارجي من موضوع تحديد الربح

المراجع الخارجي يجب أن يوجه الاهتمام المناسب للتحقق من مدى سلامة وعدالة قيام المنشأة التي يراجعها بتطبيق مبدأ المقابلة المحاسبية ومبدأ المدة المحاسبية ومدى سلامة تطبيق أساس تحقيق الايرادات وكذلك مبدأ التفرقة بين أنواع النفقات ومعالجتها المعالجة المحاسبية السليمة .

أنواع تقارير المراجع الخارجي

إذا تبين للمراجع الخارجي وجود مخالفات لمعايير المحاسبة المصرية أو لقانون الشركات المساهمة المصرية أو قانون النظام للشركات أو أي مخالفات محاسبية ذات تأثير جوهري على عدالة القوائم المالية والحسابات الختامية للمنشأة وأصبح من الواجب على المراجع الخارجي أن ينبه إدارة المنشأة لهذه المخالفات .

1- تقرير النظيف .

2- تقرير مقيد .

3- تقرير عكسي .

4- تقرير خالي من الرأي .

الاحتمال الاول : أن تقوم إدارة المنشأة بتصحيح تلك المخالفات التي بينها لهم المراجع الخارجي .

ففي هذه الحالة فإن المراجع الخارجي يقوم بإعداد تقرير مراجعة نظيف .

الاحتمال الثاني : إدارة المنشأة أصرت على عدم تصويب المخالفات هناك مواقف ثلاثة

· لا تؤثر على عدالة القوائم المالية ----- تقرير مقيد

· تؤثر على عدالة القوائم المالية ----- تقرير عكسي

في حالة إصرار المنشأة على عدم التصحيح ----- تقرير خالي من الرأي

خالي من الرأي (يدل على القوائم المالية تختلف كلياً عن الحقائق)

نسأل الله أن ينفذ به كل من يقرأ هذه المادة

حمل الاصدار بصيغة PDF مجاناً

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربى